الإرهاب وتطهير البلاد من الفساد

علينا أن نواجه الإرهاب بكافة الوسائل المشروعة لا بوسيلة واحدة ، علينا أن نواجه الإرهاب بعزم مضاعف حتى لا تتكرر الجريمة التى استهدفت رجل الأمن الأول فى البلاد ، لا تسامح مع مَنْ تسول له نفسه إشهار السلاح لقتل الأبرياء وهز الاستقرار ، والعبث بالجهد المبذول لإنقاذ السفينة من الغرق ، ولا مناقشة فى حق المجتمع فى الدفاع عن نفسه بالقوة والحزم الواجبين ، ومع الحرص الكامل على شرعية المعركة وشرفها ، وأن تمضى فى ظل القانون واحترام حقوق الإنسان .

ويجب ألاَّ ينسينا الدفاع العاجل الدائم والأصيل ، وما هو بمجرد دفاع ، ولكنه الواجب الإنسانى للمجتمع نحو نفسه ونحو أبنائه ونحو الحضارة .

يجب أن نسرع بتطهير البلاد من الفساد حتى نعيد إلى حياتنا توازنها ، وإلى الأنفس الثقة والأمل ، ونسقط حجة من يدينون المجتمع لترديه وتسيبه واستهتاره ، حتى يصير مجتمعًا صحيحًا قويمًا يستحق الدفاع والتضحية .

ويجب أن نندفع فى طريق الإصلاح بكل عزم وحزم ، فالوقت ينادينا بالعمل والجدية والبذل ، وجميع ما يجرى فى العالم من حولنا يصرخ فى

وجوهنا أنْ أفيقوا وهُبُّوا قبل أن يجرفكم الطوفان ، وما الإرهاب إلاَّ ثمرةٌ مُرَّةٌ للمعاناة والفساد وسوء الأحوال .

ويجب أن نستكمل مسيرتنا الديمقراطية ، وأن نحترم القانون وحقوق الإنسان ، ونهيىء مناخًا صالحًا للحياة الصالحة ، أقول ذلك وأنا على علم بأن البلاد الديمقراطية لا تخلو من فسادٍ أو إرهاب أو تطرف ، ولكن الأمل فى تَخَطِّى العقبات مع الحرية والإيجابية الشعبية أكبر منه فى وَهْدَة الشمولية والقهر والظلم .

عندما نتوجه بصدق نحو تحقيق ذلك نهيىء لمعركتنا مع الإرهاب قوة ومعنى وركيزة ، ونكرس لرجال الأمن قضية عادلة تستحق التضحية والبذل ، فينطلقون فى مهمتهم السامية أبطالاً لا موظفين مكلفين بالدفاع عن منحرفين من نوع مّا ، ضد منحرفين من نوع آخر .

١١ / ١ / ١٩٩٠

حول مشروع قومى

مما يثير الدهشة أن يجتمع مفكرون للبحث عن مشروع قومى يلتقون حوله . فالمشروع القومى هو الذى يدعو الناس للاعتراف به وإعلانه والدعوة للالتفاف حوله . إنه ينشأ بذاته فى مجرى التاريخ ، ينبثق من خلال الظروف السياسية والاجتماعية والدولية كضرورة حتمية ، ثم لا ينتظر إلاَّ إشارة من فرد أو جماعة ليصبح هدفَ حياةِ أُمة فى فترة من الزمن. هكذا كان إحياء الروح الوطنية على عهد الاحتلال الذى بشَّرَ به الحزب الوطنى القديم . هكذا كان الاستقلال عقب الهدنة وإعلان مبادىء « ولسون » الذى حمل لواءه الوفد . هكذا كان الحكم الديمقراطى بعد عقد معاهدة ١٩٣٦ الذى جاهد فى سبيله مصطفى النحاس . هكذا كانت العدالة الاجتماعية التى تبناها رجال ثورة يوليو ، لم يكن ثمة اختيار بين بدائل ، فلكل فترة مشروعها ، ولكل مشروع رجاله .

والظاهر أنه لا يوجد مشروع قومى اليوم بالمعنى الشامل ، ولكن يُطرح على الساحة مشروعان لا يخفيان على أحد :

مشروع التنمية الشاملة الذى يتعامل مع جميع المرافق والأنشطة الداخلية ، ويستهدف سياسة خارجية عربية وإفريقية وعالمية على أسس

حكيمة متوازنة ، ويحاول اللحاق بالعصر ، مع تمسكه بالدين والقيم والوحدة الوطنية ، وهو مشروع يجب أن يلتف حوله جميع مَنْ يؤمنون بالأهداف المذكورة . ولعله لا يحظى بما يستحق من انتشار وحرارة لتقصير القائمين به فى خلق القاعدة الشعبية المناسبة ، والتردد الذى يمنعه من تبنى الديمقراطية الكاملة ، ولفساد الإدارة الذى يثير السخط والسلبية .

والمشروع الآخر هو المشروع الأساسى ، وله قاعدة متينة ، ولكنه غارق فى الماضى ، متخلف عن العصر وروحه ، مُتَحَدٍّ متصلب ، وفيه عُنف ، يصد عنه المسلمون قبل غيرهم ، وحتى قادة الرأى الإسلامى السمح المستنير متهمون عنده ، ولم يسلموا من يده ولسانه ، وهذا المشروع لو نقى نفسه من آفاته ، وثَابَ إلى روح الإسلام الحقيقية ، وتَبِعَ رجالَهُ المستنيرين لصلح أن يكون للمشروع الأول مرشدًا ومذكرًا ومشيرًا .

أما الذين يبحثون عن مشروع قومى فعليهم أن ينضموا إلى أحد المشروعين المطروحين ، ويخلصوا من سلبيتهم التى تحرم الأمة من علمهم وخبرتهم .

٨ / ٣ / ١٩٩٠

الوحدة الوطنية

كأنه كابوس يعيش فيه النائم المعذب . . إشاعة غريبة يصدقها أُناسٌ ، ويندفع منهم نفر فيحرقون ويخربون . ثم ينجلى التحقيق عن كذب الإشاعة ، وتبقى الخسائر شاهدًا على عمق مأساة وأحزان أُمة .

كيف تخيل البعض مالا وجود له ؟ . لماذا سارع أُنَاسٌ إلى التصديق ؟ لماذا تطوع آخرون بالتخريب ؟ .

لقد شهدتُ عصرًا يمكن أن نسميه عصر الوحدة الوطنية . كانت واقعًا حيًّا ، وعاطفة صادقة ، وأساسًا مكينًا . وكان لها خصوم سياسيون لا يكفُّون عن مهاجمتها بالتلميح والتصريح واختلاق الأكاذيب ، ولكنها كانت تصد عن بنيانها أى عدوان بدون أدنى حاجة إلى تدخُّل رجال الأمن أو رجال الإرشاد ، وكنا نعتبرها من صميم الفطرة ، كحب الوطن ، والأسرة ، وفى غنى عن التوجيه والتربية .

ماذا يجرى اليوم فوق أرض مصر المحروسة ؟ الإشاعة تُصَدَّقُ ، والريبة تنتشر ، والاعتداء يقع ، والكآبة تنشر جناحها فوق القلوب الحزينة .

كيف يحدث هذا التدهور ؟

لعل جراثيم مؤذية تتسلل إلينا من الخارج . لعلها آلام الحروب

المتعاقبة واحتدام الأزمة الاقتصادية . لعلها بعض رواسب الحُكم الشمولى التى تبطىء انطلاقة الديمقراطية . لعلها الاصطلاحات المنحرفة التى تتردد بغير حساب عن الصليبية وتستهين بالوطنية وتفرق بين أبناء الأمة الواحدة . الوحدة الوطنية هى أساس حياتنا ، وهى المنطلق إلى أى وحدة أشمل .

اليوم ينادى المصلحون بالحوار والرأى والحزم ، ولكن الأمر يدعو إلى نشاط أكبر ، نشاط يُعَرِّفُ كُلَّ حزب وكل نقابة وكل هيئة دورها الوطنى فيه . إنهم يجتمعون من أجل الإصلاح السياسى والدستورى ، وهذا حسن ، والوحدة الوطنية لا تقل فى أهميتها عن تلك الأهداف السامية إِنْ لم تزد .

أَسْمِعُوا الجميع رأيكم عاليًا ، ثم انطلقوا إلى قاعدة الشعب بالمثال الطيب والكلمة الطيبة .

٢٢ / ٣ / ١٩٩٠

طوق النجاة

لعله لا يوجد خلاف بين الأغلبية الساحقة من المصريين على الإيمان بالدين ، ولكن يوجد خلاف ولا شك عن علاقة الدين بالدنيا ، منهم من يرى فى الدين علاقة حميمة بين الإنسان وربه ، وقوة يستمد منها روح النضال ليجعل من دنيا الله مأوى طيبًا للبشر يتجسد فى أركانه الحق ، والعدل ، والحرية ، والعلم ، والجمال ، والحب ، وهم يستوحون الشريعة ، ويحثون على الاجتهاد والانفتاح على العالم وحضاراته وثقافته ، مع الحرص الجميل على الوحدة الوطنية ، وحقوق الإنسان والأصالة . ومنهم آخرون يغلون فى دينهم غُلُوًّا يدفعهم إلى تجاهل الزمن ، وتجاوز السماحة ، والميل إلى العنف ، وسوء الظن بالآخرين إنْسًا وأفكارًا وحضارات وثقافات .

ولن يُحْسَمَ الخلافُ بين الفريقين إلا فى جو الحرية والحوار واحترام حقوق الإنسان ، من أجل ذلك فإننى أدعو إلى إطلاق حرية تكوين الأحزاب ، والعمل الصريح المعلن ، والتنافس المشروع بالبرامج المفصلة ليغرف كل فرد منطلقه وماله . ومن أجل ذلك أيضًا فإننى أدعو جميع التيارات المنتمية للفريق الأول الاندماج فى جبهة وطنية واحدة تحت أى اسم قديم أو حديث . أدعو الحزب الوطنى والوفد والعمل والأحرار والناصريين والتجمع إلى هذه الجبهة المفتوحة . والحق أنه لا يوجد

خلاف حقيقى بين الوطنى والوفد ، والأحرار والعمل ، كذلك لا يجوز أن يوجد خلاف مع الناصريين والتجمع بعد التغييرات العالمية والتطور الذى يشكل اليسار العالمى تشكيلا جديدًا لا يخشى على عقل أو بصيرة .

إننا نتلقى كل يوم نذيرًا جديدًا يدعو إلى إعادة النظر والأوضاع فوق خلافاتنا التاريخية ، وذكرياتنا الأليمة ، من أجل إنقاذ مصر ووحدتها وتقدمها لتحل فى المنزلة اللائقة بها فى هذا العصر .

اللهم أَنْزِلْنَا منازلَ الشاكرين على الهداية لا النادمين على الغواية .

١٩ / ٤ / ١٩٩٠

طائفية حقيقية وطائفية عارضة

يندر أن يتميز مجتمع بالتجانس الكامل فى جميع النواحى العِرقية والدينية ، ولكن الاختلاف لا يؤدى دائمًا إلى الفتن والمشاكل المزمنة ، والطائفية لا تصبح مشكلة حقيقية ونزاعًا أهليًّا إلا إذا تعذر السلام واستحال الوفاق ، وأنذرت المعاشرة بالعواقب الوخيمة ، كالحال بين البيض والزنوج ، أو بين الهندوس والمسلمين .

مصر تخلو من الطائفية بهذا المعنى ، وهى لم تعرفها فى أى عهد من العهود ، تعايشت فيها الأجناس والديانات فى سلام . وانحرافاتها فى ذلك الشأن لا تتجاوز انحرافات الأقارب فى الأسرة الواحدة ، والقرية المصرية خير شاهد على ذلك بما تأوى بين جناحيها من أصول مختلفة وديانات متباينة ، وكذلك الحارة ، ولكن من الحق أن نقول : إن المعاشرة لم تخلُ أحيانًا من توترات تشتد أو تخف تبعًا للظروف والأحوال ، ويمكن إرجاعها جميعًا إلى أسباب اجتماعية أو سياسية أو اقتصادية ، تفسد الأمور بفسادها وتصلح بصلاحها .

تعال نَتَقَصَّ الأسباب لنزداد فهمًا لواقعنا فنزداد قدرة على تقويمه :

قد يجيء التوتر من الدولة نفسها إذا مارست التفرقة بين أبنائها فى الوظائف والمعاملات ، وليس التعصب هو الدافع ، بدليل أن التفرقة

تمارس أيضًا بين المسلمين لحساب أهل القمة . إذن فالعيب يكمن أساسًا فى سوء الإدارة والفساد والاستغلال ، والصلاح يجىء بالنزاهة والاستقامة والعدل ، فيتحقق الاستقرار والطمأنينة للمسلمين والأقباط معًا .

وقد يجىء التوتر من الاستبداد ، حين يستأثر فرد أو جماعة قليلة بالسلطة ويحرم الشعب من المشاركة . والحق أن الحرمان يقع على الجميع ، ولكن المنتمى إلى الأقلية يظن أنه هو المقصود به ، ولا علاج لذلك إلا بالديمقراطية واحترام حقوق الإنسان .

وقد يجىء التوتر من سوء الحال الاقتصادية ، والخوف من الفقر ، حيث يضيق الإنسان بنفسه وبأسرته وبجيرانه .

وقد يجىء التوتر من خطورة تيارات متطرفة تنادى بالعداوة وتميل إلى العنف ، ولكن هذه التيارات تتجاوز حجمها الطبيعى بمن ينضم إليها من الساخطين على الحياة نتيجة للانحراف الإدارى والسياسى والاقتصادى .

إن ما يكدرنا اليوم من توتر طائفى لا علاقة له بالطائفية الحقيقية ، إنه توعك عارض نتيجة لحال عامة ، ونذير يحث على مضاعفة الجهد لإحْدَاث وثبة إصلاحية . إنها مشكلة حضارة لا مشكلة خصام دينى .

١٩٩٠/٥/٣

أبدينا الرأى فى الانحراف الدينى وما يفرزه من عواقب وخيمة على النهضة والفكر ووحدة الأمة ، وربطنا تضخمه بالمناخ السياسى والاقتصادى والإدارى ، وكيف أن الإصلاح الشامل خليق بأن يعيد إلى المجتمع توازنه ويرد إليه ما أثر من استقامة وتسامح ووطنية ، ولكن ذلك لا يمنع من أن نعالج الموضوع على مستواه الفكرى البحت ، كعقيدة ودعوة ، لنسد الثغرات إنْ وُجدت .

أقول : إن الإسلام دين إنسانى شامل ، يشع مبادىء خالدة ، كالحرية ، والعدالة الاجتماعية ، وحقوق الإنسان ، والتسامح ، والحب المكين للعلم والعمل ، إلى اتسامه بالاعتدال وتجانبه عن المغالاة ، ودعوته المؤثرة إلى دار السلام . على حين أن التيارات المنحرفة تتصف بالمغالاة والتعصب وضيق الأفق ، ولا تتورع عن استعمال العنف والدعوة للحقد والكراهية .

كيف تشتد تيارات من ذلك النوع حتى تكدر صفو دين بذلك الصفاء ؟ ! أَلَمْ يكن الأجدر بالدين أن يصمد حيال السياسة والاقتصاد والإدارة ، وأن يكون درعًا ضد الفساد والانحلال والانحراف ؟

وما يدعو للدهشة أن الدين الحقيقى يملك مؤسسة الأزهر

ومعاهدها ، والآلاف من الأساتذة والدعاة ، وفى مقدمتهم رجال يُعَدُّون مفخرة للعقل والضمير . كما يملك جميع وسائل التربية والاتصال ، من مدارس ومساجد وإذاعة وتليفزيون ، فى حين أن التيارات المنحرفة لا حيلة لها إلا الدعوة السرية والوسائل المباشرة المحدودة . أَلاَ يدعونا ذلك إلى إعادة النظر فى المنهج والإعداد ؟ . ما دور المدرسة كما ينبغى له ؟ وما دور المساجد ؟

ما دور الإذاعة مسموعة ومرئية ؟ .

ليست العبرة بالكم ، ولكنها بالكيف ونوعية الرجال ، والسؤال المطروح اليوم وغدًا هو : كيف تكون التربية الدينية ؟ وكيف تكون الدعوة الدينية فى عصر المعلومات والبث المباشر والثقافة الشاملة بدون حواجز ؟

ما أكثر ما عندنا من رجال دين مستنيرين ، وما أكثر مالدينا من مفكرين مستنيرين ، ومن يعمل للدين فإنما يعمل للدين والدنيا معًا .

١٠ / ٥ / ١٩٩٠

عـودة إلـى الانتمـاء

يطلق الانتماء على الولاء والحب ويقظة الشعور بالمسئولية ، وهو يتجلى أقوى ما يتجلى فى العمل ، وقد تعبر عنه الكلمة فى الكتابة أو الكلام ، وقد يضطرم به القلب حبًّا صَادِقًا ، وهو أضعف الإيمان ، وخير نموذج للانتماء هو ما يربط بين أعضاء الأسرة ، ولكنه ينشأ فى هذه الحالة بما يشبه الغريزة ، ودونما حاجة إلى مجاهدة أو تربية . أما الانتماء إلى المجتمع فهو خُلق واكتساب وتربية ، يتكوَّن نتيجه لتجمع الإنسان فى بيئة محددة تقوم على التجاور والتعاون ، ويخضع لمؤثرات نفسية واجتماعية وحضارية ، وتمر به ظروف ترتفع به إلى ذروة القوة ، وتعترضه ظروف أخرى توهن من قوته ، وربما هبطت به إلى هاوية الفناء .

فى ظروف النهضة ـ كما فى ظروف الشدة ـ يشتد الانتماء ، حتى لَيُضَحَّى بالانتماء الأُسرى ، وفى ظروف الانحلال والتراجع يضعف الانتماء العام ، فلا يبقى إلا الانتماء إلى الأسرة ، وربما اشتد التدهور فلا يبقى إلاَّ انتماء الفرد لذاته ، والسؤال الذى يتحدَّانا فى هذه المرحلة من حياتنا هو : كيف نُقوى انتماءنا العام حتى نجعل منه دعامة للتصدى للتحديات وبناء مجتمع جديد صالح ؟ إنه لا نهضة حقيقية بغير انتماء حقيقى ، بل إن درجة النهوض تتناسب تناسبًاطرديًّا مع درجة الانتماء، فالإنسان هو الأساس ، هو الذى يضمن نجاح كافة العوامل الأخرى ،

إنه أهم من المال والتكنولوجيا والتخطيط ، وبدون الإنسان المنتمى المال يُنهب ، والتكنولوجيا تفسد ، والتخطيط يصبح حبرًا على ورق ، ولكن ما هى العوامل التى تؤثر فى الانتماء قوة وضعفًا ؟ إنها :

١ ـ التنظيم السياسى ، فالنظام الذى تقوم فيه الدولة بكل شىء ، والذى لا يقوم على المشاركة الشعبية الفعالة ، يدعو المواطن إلى التخلص من حَمْل الأمانة ، وتغريه بالاهتمام بشئونه الخاصَّة وحدها ، هذا إذا وفق النظام فى إنجاز مهمته وتحقيق أهدافه ، أما إذا أخفق أو غلب عليه الإخفاق فقد يتمادى الاهتمام بالذات إلى لا مبالاة وسلبية صارخة وسخط على الدولة ، وقد يضيع الفرد بين ذلك وبين يأس قاتم ، فيتورط فى الجريمة والمخدرات .

٢ ـ مناخ المجتمع العام وما يسوده من سلوك يتجلى فى معاملته للفرد، يرهقه فى الحصول على ضرورات حياته ، من غذاء ، وكساء ، وتعليم ، وصحة ، ونظافة ، ومواصلات الخ . ولا يحترم حقوقه كإنسان فى الطريق والمصالح الحكومية ، حتى ليشعر المواطن فى النهاية أنه يعيش فى مجتمع معادٍ يضن عليه بالحب والاحترام ، فيبادله كراهية بكراهية ، واحتقارًا باحتقار .

٣ ـ الاستهتار بالقيم والقانون ، وما يتبعه من تسلط الانتهازيين والمنحرفين ، فيجد المواطن نفسه بين اثنين : إمَّا التمرد على المجتمع ، أو السقوط فى هاوية الانحراف .

وإذن فلكى نخلق الانتماء ، علينا ـ مع العناية بالتربية والإعلام والمواعظ ـ أن نُقَوِّمَ الحُكم بالديمقراطية ، وأن نعالج الإدارة بالحَزْم والرقابة ، وأن نطارد الفساد والمفسدين بلا هوادة .

٢١ / ٧ / ١٩٩٠

نحو تربية حديثة

التربية مسئولية عامة خطيرة بما تمثل من عناصر أساسية فى بناء الشخصية الإنسانية ، لذلك يجب أن نهتم بها الاهتمام الواجب فى جميع مراحل التعليم وأجهزة الإعلام لنقيم أساسًا متينًا للفرد ، وقاعدة بشرية جديرة بالحياة فى هذا العصر . ونحن نولى التربية الدينية والقومية ما تستحق من عناية ، ولكن لابد من إضافات أخرى ، تنضم كدراسات حرة ، أو فى كتب القراءة ، وغير ذلك من وسائل الاتصال الحديثة .

فى مقدمة ذلك التربية الثقافية التى تستهدف خَلْق المواطن المُحِب للمعرفة ، والمتذوق للجمال فى كافة صوره الفنية والطبيعية ، مما يقتضى نشر المكتبات فى المدارس ، والمجلات ، وفرق التمثيل ، والموسيقى ، والشعر ، والخطابة . ومن الأهمية بمكان عرض تاريخ الحضارات لإيضاح ما قدمه كل شعب للإنسانية من إنجازات روحية ومادية ، وليكون تنوع الحضارات مدخلا للتفاهم ، وتبادل التقدير بديلاً من الجفوة وسوء الظن .

كذلك يجب أن يلم أبناؤنا بما يتيسر من مبادىء المنهج العلمى ، لا باعتبارها بابَ النجاح للعلم وإنجازاته فحسب ، ولكن أيضًا بوصفها المنهج الصحيح للتفكير السليم ، والضمان لسلامة العقل وصَوْنه من

الانحرافات والآفات التى تخضعه لتسلط الانفعالات والتعصب ، وتحرره من قبضة الخرافات والترهات التى تزيف الحقائق وتوقف التقدم .

وأخيرًا وليس آخِرًا ، يجب الاهتمام اهتمامًا خاصًّا بحقوق الإنسان : فى فكره ، وعقيدته ، وسلوكه ، والتعامل معه ، لينشأ الأبناء على احترام أنفسهم ومواطنيهم والناس جميعًا ، وليحظى الفرد عندهم بما يستحق من احترام وتقديس .

إن الاهتمام بتلك القيم هو اهتمام بالإنسان والإنسانية ، اهتمام بالعقل والفكر والديمقراطية الحقة كما تجرى فى الحياة اليومية . هو فى النهاية الحضارة التى يجب أن نتحضَّر بها فى العالم الحديث للتكيف معه ، واكتساب القدرة على العيش فيه بنجاح وسعادة وكرامة .

١ / ٨ / ١٩٩١

بين الحب والكراهية

من طرائف البحوث ما تقوم به وزارة العدل الأمريكية من رصد وتسجيل للجرائم التى تُرتكب بدافع الكراهية فى الوطن الأمريكى . ولا شك أن وراء ذلك النشاط رغبة حكيمة فى فهم المجتمع وما يؤثر فى العلاقات المتبادلة بين أفراده وجماعاته ، للارتقاء بالتشريعات مستقبلا لِتَجِيءَ مُطابِقَةً لواقعه ، مُعالِجَة لأدوائه ، مُهَذِّبَة لسلوكياته ، وحافظة لحقوق الإنسان فيه . سوف يكشف ذلك الرصد عن مدى الأثر الفعلى للعنصرية ، وتبايُن العقائد ، وفوارق الطبقات ، وتضارب الثقافات والإحباطات الجنسية والعاطفية ، والصراعات الاقتصادية ، وخصام الأجيال المتتابعة .

حقًّا إن الحياة الاجتماعية هدف إنسانى قديم ، وهو فى مضمونه يقوم على التعاون ، ومن أجل التعاون فيما يحقق للإنسان أمنه وأمانه وتقدمه ، ويكرس واجباته وحقوقه ، ويمهد له السُّبل للإبداع والرقى ، ولكن الأنانية والمنافسة وتفاوت الإمكانات تفسح مجالا واسعًا للظلم والبغى ، والقهر والضياع . وقد تصدت لذلك على مدى التاريخ الديانات والمذاهب ، مستهدفة العدل والتوازن والرحمة ومحاربة البغى والفساد . وما القَدْرُ المتاح من السعادة للبشر إلاَّ الثمرة التى يفوز بها فى معركة الخير والشر ، أو القانون والفوضى ، أجَل ، إنَّ السلوك البشرى يحتاج

إلى مراجعة دائمة ويقظة ساهرة ، ويتجلى ذلك فى نهضاته الدينية ، وتجديداته المذهبية ، وفتوحاته الفكرية . إنه فى حاجة دائمة إلى ما يُفَجِّرُ طاقات عقله ، ويقوى إرادته ، ويؤجج حبه للخير . إنه بحاجة دائمة إلى قهر عواطف الكراهية والشر ، وتربية عواطف الخير والحب لمواطنيه خاصة ، وللبشر عامة .

ليت كل فرد منا يسأل نفسه قبل النوم عَمَّا فعل به الحب ، وعَمَّا فعلت به الكراهية ، ليعرف أى إنسان هو ، وأى طريق يسلك .

هذه هى معركة الإنسان الأبدية ، وهذا هو قَدَرُهُ .

١٥ / ٨ / ١٩٩١

عـودة للغـزو الثقافى

قضية ما يسمى بالغزو الثقافى قضية جديرة باهتمام الناس جميعًا على اختلاف مواقفهم وتَوَجُّهَاتِهم ، ويمكن أن نلخصها فى الكلمات الآتية : كيف نتعامل مع الحضارات والثقافات المعاصرة لنا على مستوى العالم؟ . وهى قضية لا يمكن إدراك أبعادها وتقدير عواقبها إيجابًا وسلبًا إلا على ضوء العصر و إمكانياته ، وطبيعة الحياة فيه .

قديماً كان قوم يدعون إلى فتح النوافذ للحضارة المتفوقة ، والتسليم لها بدون قيد أو شرط . وآخرون دَعَوا إلى إغلاق النوافذ ـ فيما عدا ضرورات العلم ـ محافظة على الأصالة ، و إيثارًا للسلامة . وفريق معتدل تطلع إلى اختيار ما ينفعه ، ونَبْذ ما يضره ولا يتوافق معه . وكان من الممكن ـ فى ذلك الزمان ـ السيطرة على رسم سياسة يُتفق عليها عن طريق البعثات ، والترجمة ، والتربية ، والإعلام .

لكننا نعيش اليوم فى عصر جديد ، عصر المواصلات السريعة ، والسياحة ، ووسائل الإعلام الحديثة التى ستشق طريقها بدون رقابة أو ضوابط . إنه عصر يتعامل مع الأطراف باعتبارها أطرافًا فى جسد واحد ، إنه عصر يبشر بِالتَّوَحُّدِ والاختلاط والامتزاج ، وكَسْر الحواجز ، و إلغاء الحدود المعنوية والمادية .

فى ضوء هذه الحقائق يجب أن نعيد نظرتنا للقضية ، فلا نعتمد على الرقابة أو القوة ، سوف يتردد كل رأى وكل تيار وكل ذوق وكل عادة فى كل بيت بصراحة ووضوح . سيكون صراع رهيب لخَلْق حضارة واحدة وثقافة واحدة ، وسيبذل كل إنسان من خلال ذلك الصراع جميع ما يملك من معرفة وذكاء .

والتوحد فى الحضارة والثقافة لا يعنى بالضرورة إلغاء الذاتية والخصوصية ، فحتى فى الحضارة الواحدة فى الوطن الواحد لم تمنع من وجود ثقافات متباينة فى شتى أقاليمه .

وإذا فقدنا وسائل الرقابة المألوفة فيمكن بالتربية الرشيدة أن نحل محلها رقابة ذاتية تعتمد على النقد والقدرة على الاختيار . أجل ، لابد من تربية ديمقراطية تقوم على الحرية والاستقلال والمناقشة والحوار .

فما يبقى لنا سوى أن نربى أبناءنا التربية العقلية السليمة ليكونوا قادرين على التصدى لكل جديد بدون تحامل أو تعصب من ناحية ، وبدون انبهار وتسليم من ناحية أخرى .

وسوف يتقرر البقاء للأصلح والأنفع والأجمل .

١٩٩١/ ٩ / ٥

نحن نعيش فترة انتقال وعلى مفترقٍ من الطُّرُق ، بل أصبح هذا القول يصح على العالم أجمع على تفاوت درجاته من التقدم . حسبك أن تتذكر ما يجرى فى العالم الاشتراكى ، وفى أوروبا ، وفى آسيا ، فضلاً عن العالم الثالث . وفترات الانتقال فترات شديدة الحرج ، مفعمة بالآلام كمثل ما تكون فى حياة الأفراد عند الانتقال من الطفولة إلى الصبا ، أو من الصبا إلى المراهقة ، أو عند التردى فى الشيخوخة ، فعلى مستوى المجتمعات يضطرب الناس عادة بين التطرف من ناحية كوسيلة للمواجهة يمينًا ويسارًا ، والسلبية من ناحية أخرى كهروب من أعباء المواجهة ومتاعبها . وبين هؤلاء وأولئك يسقط أناس فى الجريمة أو المخدرات أو الانحلال والأنانية .

وما هو بالسهل الميسور أن نخرج من عالمنا الثالث إلى العالم المتطور ، ولا هو بالسهل الميسور أن نجد حلاً موفقًا بين السلفية المطلقة والواقعية المطلقة ، أو ميزانًا عادلاً بين سُلطة الدولة وسُلطة الشعب ، أو بين زَهو القوة وحِكمة القانون ، أو بين الأهواء الجامحة والمنهج العقلانى العلمى ، أو بين الانطوائية والعالمية التى توشك أن تغزونا فى مجالسنا العائلية . ثم إننا لا نُتْرك لمجرى الزمن وحده ولا لتطور التاريخ ، فها نحن نحمل

أعباءً إضافية من مشكلات كالجبال ، مثل التكاثر السكانى ، والديون ، والبطالة ، وقلة الموارد .

وهكذا إنَّ حُسْنَ وعى الفرد وقع فريسة للحيرة والكآبة ، وإذا ساء وعيه غرق فى ذاته فمَاتَ وهو حَىّ أو حَيِىَ وهو ميت .

إنها فترة الانتقال ، فترة العذاب ، ولكنها أيضًا فترة العمل والجهاد ، ومبعث الخلق والإبداع ، ومولد القادة والأبطال . هى الامتحان التاريخى للهمم والعزائم ، ولا محيد فيها عن النجاح ، لأن البديل هو الموت ، ونحن لم نُخلق لننتحر .

٢٤ / ١٠ / ١٩٩١

العقل أعظم هدية حَظِىَ بها الإنسان ، وعلى الإنسان أن يدرك أنه لم يَحْظَ بها لغير ما هدف ، ولكن لتكون مرشدة فى الحياة مثلما أن الغريزة مرشد للحيوان . أجل ، توجد مجالات لا حيلة للاقتراب منها إلا بالوجدان والذوق والإلهام ، أما الحياة الباقية ، الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والطبيعية فيجب أن تعتمد أولاً وأخيرًا على العقل . لابد من منهج علمى وتخطيط ونظرة شاملة تستند إلى تخصص وثقافة ، وتتحاشى الأهواء بموضوعية وتحرر من الأفكار السابقة ، تجرى فى حرية كاملة ، فى التصور والأداء ، لاضابطَ لها إلا المسئولية الإنسانية العامة ، واختيار الفرد لمواقفه ومصيره .

ويمكن أن نقيس درجة التحضر بمقدار الدور الذى يلعبه العقل واحترامه ، وعلى هذا الأساس تتحدد مكاسبنا وخسائرنا . ولنقدم شاهدين من حياتنا :

١ ـ قضية فلسطين . اندفعنا فيها بانفعالاتنا ، البعض يجهل أبعادها ، والبعض يتجاهلها ، فلم نسلم بالموقف الواقعى إلا اليوم . لو سلمنا به فى حينه لأنقذنا أرواحًا لا تحصى ، وأموالاً لا تعد ، وزمنًا يكفى لبناء أمة .

٢ ـ قضية سلمان رشدى . اندفعنا فيها بالعواطف والمظاهرات والفتاوى ، فهيأنا للكتاب انتشارًا كالنار ، وعرضنا بسلوكنا وأقوالنا الإسلام لكل لكل ناقد أو متربص ، وما كان الأمر يتطلب أكثر مِنْ تجاهله ، أنْ نُعْرِضَ عن الجاهلين ونمضى فى سبيلنا ، أو أن نناقش النص ناقدين مُحَلِّلِينَ ، ثم نترك الكتاب ليلحق بمئات الكتب التى هاجمت الإسلام منذ القرون الوسطى وحتى اليوم ، وبقى الإسلام ونَمَا وانتشر ورسخ .

العقل يا سادة هدية سامية ، وفى وسعنا أن نرعاه فى المدارس وأجهزة الإعلام ، ولكن علينا أن نؤمن به أولاً .

١٩٩١/ ١٢ / ٥

الحياة لا تتوقف ، تيارها يجرى فى تدفق دائم ، تجىء كل يوم بجديد، ثم يصبح الجديد قديماً ، ويهل جديد تال . فعلى من يريد أن يحيا فى تيارها المتدفق أن يتحلى بصحوة شاملة ومستمرة ، صحوة تشمل الروح والعقل والإرادة ، وتكرس الحرية كوسيلة ناجعة ، وغاية إنسانية سامية . نعنى بالحرية انطلاق الفكر والخيال والسلوك والاختيار والاختبار . فى الوقت نفسه نعلم أن ذلك كله يمارس فى مجتمع بشرى ، وفى ظل قانون عام ومبادىء وتقاليد . ولكنا نعلم أيضًا أن القانون والمبادىء والتقاليد يجب ألاَّ تتخلف عن التيار المتدفق ، يجب أن تتجدد وتثرى رؤيتها وأسلوبها ولغتها ، وأن تكون معاملتها متفاعلة مع حركة الحياة ومتطلعة معها إلى غد أفضل .

يجب أن تسقط الأوراق الصفراء الجافة لتنبت محلها أوراق ناضرة خضراء مترعة بماء الحياة . فى سبيل ذلك يجب أن يبذل الإنسان جهده ويتدرَّع بشجاعته ، ويستضىء بعقله وروحه ، ولو ضَحَّى من أجل ذلك براحته وأمنه وحياته . يجب أن يقهر الخوف ويعلو فوق الرغبة المثبطة ، ويعتبر الموت جزءًا من الحياة ، ويقبل الأمانة بوصفها « الجدية» التى لا تتحمل الجدل .

إن أى قوة تعترض سبيل الإنسان محاولة اعتقال تطلعه الشريف نحو المعرفة والعلم والإبداع والتجديد لَهِيَ قوة من قوى الظلام والتخريب ، وحليف من حلفاء الشيطان والاندثار . وما من جماعة بشرية تستحق هذا الوصف يمكن أن تتراجع أو تتساهل مع تحديات الظلام ، أو ترضى بأن تقع فريسة لمخالب الشيطان ، وكنا نود أن نحشد الطاقة كلها للبناء والتعمير والإبداع ، ولكن يعزينا بعض الشىء أن التصدى لعوامل الهدم نوع من البناء .

١٩ / ١٢ / ١٩٩١

عبـدة الصهيـونيـة

يعيش بيننا قوم يتصورون أنهم العدو الأول للصهيونية العالمية ، يقفون لها بالمرصاد ، يفضحون أسرارها وخباياها ، ويكتشفون يومًا بعد يوم قواها الخفية ، ويميطون اللثام عن أخطبوطها الممتد شرقًا وغربًا وشمالاً وجنوبًا برغم ضآلة الحجم البشرى الذى تمثله ، لا يعترفون بِصُلْحٍ ، ولا يدعون لسلام ، ويرفعون إلى الأبد شعار الجهاد والقتال .

انظر كيف يرون الصهيونية ؟ إنهم يرونها قوة عائلية تسيطر بدهائها وتدبيرها على الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى وأوربا الغربية . تسوق الجميع إلى الطريق الذى يحقق ذاتها ومصالحها وأهدافها المعلنة والخفية . يرونها القوة التى شكلت التاريخ البشرى متنكرة فى كل عصر فى القناع الذى يُناسبه ، فهى مُشعلة الثورة الفرنسية ، وثورة أكتوبر الروسية ، بل كانت وراء الثورة العربية ، وثورة ١٩١٩ ، وكل حركة تاريخية .

وما الحرب العظمى الأولى إلا مؤامرة صهيونية ، وما الحرب العظمى الثانية إلا مؤامرة أخرى ، وما من هيئة علمية أو أدبية أو فنية ، أو نظرية نفسية أو اجتماعية إلا والصهيونية محركها وموجهها ومستقبلها والقاضى فيها بما هو قاض ، إذن فالكُرَة الأرضية مرتادها ، ولعبة فى يدها ، وحركة من نفثات أفكارها ، ولعلها تتطلع الآن للهيمنة على الكون والقوى الخفية والمصائر الأزلية .

هذه هى صورة الصهيونية كما تتمثل فى عقول الصناديد من أعدائها ، لقد رفعوها إلى منزله الألوهية وعبدوها وهم لا يعلمون ، وإن صح أنها كذلك ، أفلا يكون من خير البشرية أن تسلم لها وتدعوها لقيادتها لتخرج بها من الظُّلمات إلى النور ؟!

يا عبدة الصهيونية ، نحن لا نعبد ما تعبدون ، ولا نتمرغ فى الأوهام، ولا ننحت الأوثان ، ولا يُوبقنا شعور بالدونية والابتذال ، نحارب ونسالم ونصالح وكلنا ثقة بالناس وبالبشرية وبمالك الملك . نسأل الله الشفاء لكل ذى مرض .

٢٦ / ١٢ / ١٩٩١

التـــــوازن

متى نرجع إلى التوازن ؟ متى نرجع إلى التوازن الاقتصادى ، والتوازن الأخلاقى ، والتوازن النفسى ؟ متى وكيف نخرج من مسلسل المعاناة والكوارث ؟

الدواء الذى أقترحه هو أن نرفع مرتبات العاملين فى الحكومة والقطاع العام إلى حد الأمان الكامل ، بحيث يعود إليهم الاستقرار المادى والنفسى ، ويطمئنون حيال تحديات الحياة على أنفسهم وأسرهم ، ولا يشغل بالهم غول الغلاء واحتمالات المستقبل المجهول .

ولعل المسئولين يتمنون ذلك ، ولكنهم يتساءلون طبعًا من أين يجيئون بالمال الكافى ، وإذا خصصوه لهذا الغرض فماذا يتبقى للتنمية ، وبخاصة أنه إنفاق بلا عائد ولا تعويض ؟!

المشكلة أن هؤلاء الموظفين هم القائمون على العمل فى جميع الأنشطة الإنتاجية الهامَّة وجميع الخدمات . واختلالهم الإدارى والنفسى الناتج عن عجز رواتبهم ينعكس بعنف على الإنتاج والخدمات ، بل قد أضفى على حياتنا بصفة عامة طابعًا مؤسفًا من الإهمال والتسيب واللامبالاة ، وربما أسهم فى خَلْق انحرافات خطيرة ، كالتطرف ، فضلاً عن أنه فى ذاته ظلم لا يقبله عقل أو قلب .

ولا أظن أن الإقرار لهم بحقهم كاملا مجرد خسارة مادية بلا مقابل ، بل لعل نتائجه أهم مما يتصور الكثيرون . وإنى أسوق بعضها على سبيل المثال :

أولا : أنه يعيد الاستقرار المادى والنفسى إلى عدد من المواطنين لا يُستهان به ، قد يبلغون ـ إذا أضفنا إليهم من يعولون ـ خمسة وعشرين مليونًا من الأنفس . وتحقيق السعادة لهذا الكم من المصريين إنجاز عظيم ، وما الهدف الأخير من أى تنمية إلاَّ إسعاد المواطنين ورفع مستواهم الروحى والمادى .

ثانيًا : بعودة التوازن إلى الموظفين يمكن أن يتفرغوا لواجبهم فى الحكومة والقطاع العام ، وأنْ يقبلوا على عملهم برغبة جديدة وهمة مضاعفة ، وأن يتعاملوا مع الشعب بأسلوب جديد يتسم بالاحترام والتعاون ، والنتيجة المتوقعة لذلك زيادة فى الإنتاج قد تعوض ما أخذوه ، والتخفيف من معاناة الناس فى قضاء مصالحهم .

ثالثًا : تستعيد الدولة هيمنتها على رجالها ، وتطالب بحقها كاملا نظير الحق الذى أعطته لرجالها كاملا ، فتتحسن الإدارة ، ويعلو صوت القانون ، وتستقر هيبة الدولة .

رابعًا : سيكون لذلك كله عواقبه الحميدة فى الارتفاع بمستوى الأخلاق ، والانتماء الوطنى والثقافة ، والصحة ، ومقاومة النزعات المتطرفة . والله معنا فى جميع الأحوال .

٩ / ١ / ١٩٩٢

مناظرات دينية ومدنية

تتابعت المناظرات بين أنصار الدولة الإسلامية وأنصار الدولة المدنية، وقد رحبنا بذلك لتوافقه مع روح الديمقراطية التى تفضل الحوار على التعصب والإرهاب ، وفى الوقت نفسه وجدنا أن كل فريق ـ رغبة فى الانتصار على الآخر ـ لا يكتفى بتبيان مزايا تصوره السياسى ، ولكنه أيضًا يتصيد نقاط الضعف فى التصور المعارض ، فلا تخلو مناظرة من هجوم على الحضارة الحديثة ، كما لا تخلو من تشنيع ببعض المواقف التاريخية الإسلامية ، وخشينا أن يدفع التكرار للطريق الإسلامى إلى سوء ظن شامل بالحضارة الحديثة ، كما يدفع المدنيين إلى موقف قريب من ذلك ، من الإسلام نفسه .

لقد وجدنا فى الفريقين صفات متقاربة يجب أن نذكرها ، فكلاهما يؤمن بالحوار والعقل ، وكلاهما يدين الأفكار المتطرفة والإرهاب ، وكلاهما لا يمكن أن يرفض الحضارة الحديثة بصفة شاملة ، أو يستهين بالعقيدة الإسلامية ، من أجل ذلك تمنيتُ أن يقلع الجانبان عن المناظرة، وأن يتلاقيا فى اجتماع موسع لمناقشة هادئة موضوعية للبحث عن نقاط الالتقاء ، والاجتهاد فى اقتراح دستور يجمع بين المبادىء الإسلامية الثابتة والحضارة الحديثة ، وياحبذا لو ضموا إليهم نخبة من إخواننا الأقباط ، باعتبار أن الدستور سُيطبق على الجميع ، وسوف

يجدون مراجع يستضيئون بها ، منها على سبيل المثال المتواضع لا الحصر، مشروع الدستور الذى قدمه الدكتور محمد حلمى مراد ، ورسالة الدكتور كمال أبو المجد ، وكتاب الأستاذ حامد سليمان : « العلم فى طريق الصحوة الإسلامية » .

والحق أن مسافة الخلاف بين الفريقين ليست بالطول الذى يتصوره الكثيرون . إنهما يتبادلان سوء ظن لا يقوم على أساس حقيقى ، ولو قدم الإسلاميون برنامجًا مفصلاً لتلاقَى أكثر الخلاف إنْ لم يتلاشَ كله . ولو تراجع الإسلاميون عن اتهام الآخرين فى عقيدتهم لصفا الجو وتهيأ لتفاهُم مثمر .

وأنا لا أشك فى أن « المدنيين » يطالبون بالفصل بين الدولة والحكومة الدينية ذات الحاكم المعصوم ، ولكن أحدًا لا يستطيع أن يفصل بين الدولة وبين الدين نفسه إلا إذا أرادها دولة بلا قيم ولاأخلاق .

وحتى لو افترضنا قيام حكم مدنى صرف ، فلابد أن تصدر قوانينه الوضعية متأثرة تمامًا بالروح الإسلامية ، طالما أن المشرعين أنفسهم نَشَئُوا وتربوا فى أحضان ثقافة إسلامية لا يمكن تحدى قيمها الثابتة التى يؤمن بها الشعب .

لذلك أتمنى أن يجتمع الفريقان لتبادل الأفكار ، والعمل معًا بعيدًا عن مشاعر الخصومة وسوء الظن ، وسعيًا وراء وفاق قد ينقذ الصحوة الإسلامية من محنتها .

١٢ / ٣ / ١٩٩٢

العنـــف

العنف كاد يصبح ظاهرة فى حياتنا . . أجل ، لا يخلو عصر أو مجتمع من عنف ، ولكنه لم يكن ظاهرة تتكرر مع توالى الليل والنهار . وأنباء العنف لا تنقطع ، نسمع عنها فى مجال السياسة فى حكايات اغتيالات دامية ، وفى مجال الأسرة نسمع عن قتل الأبناء للآباء أو الآباء للأبناء ، وفى الشارع فى المشاجرات الدامية لأسباب تستحق أو لا تستحق ، وخطف الزوجات ، والاعتداء على الأعراض ، والسرقات بالإكراه ، وفى وسائل النقل ، حيث يمارس القتل علنًا وفى وسط الزحام ، وطبعًا نذكر ما يقع فى المدارس بين التلاميذ والمربين ، وما يحدث بين الأزواج .

حقًّا لم يعد العنف استثناءً ، ولكنه ظاهرة ، بل يوشك أن تمر أخباره بدون إثارة تُذكر ، وكأنها لازِمَةٌ من لوازم الحياة اليومية . ولم يكن الزلزال إلاَّ مشاركة من الأرض وقواها الخفية فى مسلسل العنف ومعاركه . ونحاول أن نجد تعليلا للظاهرة ، فنحصى ما تزخر به حياتنا من سلبيات ، مثل عنف السلطة فى المعاملة ، والأزمة الاقتصادية ، وسوء الخدمات ، والبطالة ، وانسداد الطرق أمام الشباب ، وعدم احترام حقوق الإنسان . والحق أنه لا يمكن إلاَّ أنْ يكون لتلك العوامل أثرها فى خلق ظاهرة العنف . ولكن العنف يطالعنا بعد ذلك فى أوطان هى المَثَل

فى الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والتوازن الاقتصادى والحضارى، مما يجعل من العنف ظاهرة عالمية ، ويزيد تعليله صعوبة وغموضًا .

ولكن يبدو أن الحقائق نسبية ، وأن نظرتنا إلى المجتمعات الراقية تختلف عن نظرة أهلها لها ، فهناك أيضًا توجد سلبيات ، وإنْ كنا لا نتصورها كذلك ، وها هى ذى الإحصاءات تحدثنا عن أكثر من ثلاثين مليونًا من البشر يعيشون تحت مستوى الفقر فى الولايات المتحدة ، أغنى بلاد العالم ، وملايين من مرضى الأعصاب والقلق وضحايا المخدرات ، وإضافة إلى ذلك فإن إحساس شعوب الأمم المتحضرة بنقصها أشد من شعورنا بنقصنا ، واحتجاجهم عليه أشد كذلك .

خلاصه القول : إن سلبياتنا تصلح تفسيرًا للعنف فى حياتنا ، وإن هدفنا الأول فى الحياة يجب أن يكون فى القضاء عليها ، وهو هدف واجب أيضًا بصرف النظر عن علاقته بالعنف ، بل لعل العنف يكون من دوافع النهضة ، باعتباره ردَّ فعلٍ وتحذيرًا وتحريضًا دائمًا عل الإصلاح .

١٩ / ٣ / ١٩٩٢

الإصلاح الاقتصادى

يحدثونك عن الإصلاح الاقتصادى بالأرقام والشواهد ، ولكنهم يستعملون لغة خاصة يفهمها أهل الخبرة والعلم ونخبة من المثقفين ، أما المطحونون بالأزمة فلا يفهمون هذه اللغة ، ولا يصدقونها ، وهيهات أن يعترفوا بالإصلاح إنْ لم تخفَّ وطْأَة الحياة وتَتَيَسَّر السبل .

إنهم يتحدثون عن استقرار سعر الصرف ومعدلات النمو ، وتحسين الميزان التجارى ، وتزايد استثمارات القطاع الخاص ، كما يَعِدُونَ بإصدار قوانين خاصة بالبنوك والودائع ، وتطوير سوق المال .

تلك إصلاحات حقيقية ، ولكن الإعلان عنها يتم بلغة خاصة ، ولعلها تخاطب فئات معينة من المواطنين ، أمَّا الرجل العادى فلا يفقه لها معنى ، وقد يمر بها بربع انتباه ، فهو لا يبالى إلاَّ بأزمته أمام غول الغلاء. وبمعنى آخر ، فإن الإصلاح يعالج مقومات الحياة الاقتصادية، ولكنه لا يصل إلى الشعب حتى يلد نتائجه الحتمية المأمولة، وتتضح آثاره فى الأسعار والمرتبات ، ومضاعفة الإنتاج ، ومطاردة الفساد والمفسدين . بغير ذلك لا يعترف الشعب بالإصلاح ولا يصدقه ، وبغير ذلك لا يمكن أن يجد الحلَّ لهمومه ومشكلاته ، ويستعيد توازنه وما عُرِفَ عنه من السماحة والتهذيب والاستقامة ، والبُعد عن التطرف والإرهاب .وبين إصلاح المقومات الاقتصادية

ونتائجها المأمولة طريقٌ ليس بالقصير ، وفترة انتظار حرجة . إنه موقف شديد يطالب كل مواطن ببذل كل ما يملك من رأى - لو قدر - للتخفيف من معاناة المطحونين ، والدفاع عن مصالحهم ، ونقد السلبيات التى تعرقل مجرى حياتهم ، مع تجنب المزايدة والإحراج والتحريض . إنه موقف يقتضى النقد البنَّاء ، والموضوعية ، والإخلاص والارتفاع عن الحزازات الشخصية لنكون أهلاً للدفاع عن عَمَلِنَا القومى ، وتضامننا البشرى فى أسمى معانيه .

١١ / ٦ / ١٩٩٢

يحدثونك عن الإرهاب فيربطون بينه وبين أشياء كثيرة ، مثل الفتاوى الخاطئة ، والأزمة الاقتصادية ، والفراغ السياسى ، والحكم الشمولى ، والاستهانة بحقوق الإنسان ، والإرهاب يمكن أن يكون ثمرة مُرة لجميع تلك الظاهرات مجتمعة ، أو لإحداها ، تبعًا للظروف والأحوال .

غير أنهم ينسون ظاهرة أخرى لا تقل عن أىٍّ من تلك الظاهرات عاقبة ـ إنْ لم تزد ـ ألا وهى انسداد القنوات الشرعية الموصلة للسلطة ، وما ينتج عن ذلك من إحباط ، وضيق لجيل صاعد يتطلع إلى حقوقه فى الحياة ، ومن بينها ـ وربما فى مقدمتها ـ حق تَبَوُّءِ السلطة .

الحق أن كل جيل جديد يتطلع إلى السلطة أو الحكم ، باعتبار ذلك سبيله إلى تحقيق ذاته الفردية ، وحلمه الجماعى لتغيير المجتمع ، من حق كل جيل جديد أن يتطلع إلى ذلك ، بل إن واجبه وانتماءه وطموحه يُملى عليه أن يتطلع إلى ذلك ، ويعمل على تحقيقه بكل وسيلة مشروعة ، فإذا بدا الطريق أطول مما يجب أو طال بطريقة مفتعلة أو سُدَّ تماماً فلا أمل فى منفذ . أصبح اللجوء إلى العنف مما قد يرد على بعض الخواطر .

وقد عَاصَرْتُ الحياة قبل ثورة يوليو ، وأشهد أنه لو كان الدستور قد احترم وعَرَّفَ كُلَّ هيئة حدودها فربما كتب لتاريخنا أن يكون غير ما كان

. . كان من المحتوم أن تفقد الأحزاب القديمة شعبيتها ، وتحل محلها أحزاب شابة مبشرة بالتغيير الاجتماعى ، أو فى تقديرى أن أجيال الشباب يمينًا ، ويسارًا كانت سترث الأغلبية فى انتخابات ١٩٥٠ ، وتمضى فى تطبيق ما طبقته ثورة يوليو فى جو من الحرية والديمقراطية ، كان خليقًا أنْ يجنبنا كثيرًا من الأخطاء القاتلة .

فلننظر إلى واقعنا على ضوء ماضينا من ناحية ، والتسليم بالحقائق البشرية من ناحية أخرى ، فنجعل لنا طريقًا ممهدًا للسلطة ، خاليًا من العقبات المفتعلة والرواسب الشمولية .

من أجل ذلك أقول : إن الحل الأمثل هو الديمقراطية ، واحترام حقوق الإنسان .

١٩٩٢ / ٨ / ٦

حـــرية عادلـــة

بالأمس القريب تضخمت الدولة حتى أصبحت كل شيء . هى الأمن ، والدفاع ، والتعليم ، والصحة ، والمواصلات ، والزراعة ، والصناعة ، والثقافة ، هى كل شيء ، ونتيجة لذلك تضاءل دور الشعب حتى صار لا شيء .

الجميع مُسْتَخْدَمُونَ فى جهاز الدولة ، اقتصر اهتمام كل فرد على شئونه الخاصة ، وقنع فيما عدا ذلك بالمشاهدة ، وربما صرفه الملل عن ذلك أيضًا .

اليوم تتغير الأمور ، تسرى فى المناخ نسمات من الديمقراطية ، وتنفخ فى الأرواح قطرات من النشاط الحر ، وهناك ما يبشر بالعودة إلى حمل المسئولية ، والخروج من السلبية والكسل .

إذن فقد عرفنا طريق النجاة ، وما بقى علينا فهو أن نطهر سطحه من العقبات ، وأن نمهده للسير ، بل للانطلاق ، ثمه عقبات تتحدى آمالنا بعناد ، مثل الإرهاب ، والمخدرات ، والتلوث ، والفساد . ويطالبنا الواجب بإجراء إصلاح سياسى جذرى ، والمزيد من الإنتاج ، وتقويم الجهاز الإدارى ، وبث الأمن والأمان والاستقرار . ويتساءل قوم : وهل نضحى بالعدالة الاجتماعية ؟ .

مازال دور الدولة كبيرًا ، لن يقتصر على الأمن والدفاع ، حتى فى أعرق البلاد ديمقراطية ، فإن دور الحكومة يتجاوز الأمن والدفاع ، وسوف تظل الدولة فى بلادنا مهيمنة على الصناعات الاستراتيجية ، ومسئولة عن التعليم والصحة ، ومواجهة للتربية والثقافة ، ومتصدية لسلبيات المجتمع والبيئة ، ويدخل فى نطاق ذلك محاربة البطالة والفقر.

أبدًا لن تكون الحرية واحترام حقوق الإنسان ضربات موجهة للعدالة، ولكننا لن نصادر الحرية والكرامة باسم العدالة ، وباللجوء للقهر والاستبداد والإرهاب الرسمى .

١٣ / ٨ / ١٩٩٢

المزاج والعنف

لمناسبة حوادث « أبو حماد » المؤسفة قال المحافظ المسئول : العنف مزاج عام ، وعلينا كأجهزة مسئولة أن نبحث له عن علاج .

لكن ما الذى جعل العنف مزاجًا عامًّا لشعب عُرِفَ على مدى التاريخ بالوداعة والصبر ؟ .

الحق أن الأسباب كثيرة ، ولا تغيب عن ذاكرة أحد . فقد حفل تاريخه المعاصر بالاستبداد ، والإرهاب ، والفساد ، والهزائم ، والغلاء ، والبطالة ، وانسداد الطرق أمام الشباب ، والظلم ، والمحسوبية ، وسوء الخدمات ، واضطراب الإدارة ، وعدم احترام حقوق الإنسان ، والتطرف والتهديد ، لا من المواطنين وحدهم ، وربما وجدت تفاصيل تزيد الصورة قبحًا وبشاعة .

وهناك سبب آخر ، وهو أن المصريين فى معاناتهم التاريخية التى تلقوها على أيدى حكام أجانب أو شبه أجانب لم يرجوا لديهم خيرًا ، ولاشك أنهم أَمَّلُوا ـ بعد أنْ آلَ الأَمْرُ إلى أبنائهم ـ أن تتغير المعاملة ، وأن يجد المصرى فى دواوين الحكومة ومستشفياتها ومدارسها وسجونها مالم يكن يحلم به من قبل .

هذه هى الأسباب التى أَفْقَدَتْنَا الصبر ودفعتنا إلى العنف . ولعل

السيد المحافظ قد أدرك الآن أن مهمة العلاج أخطر من أن يقوم بها سيادته أو أجهزته ، إنها تحتاج إلى علاج شامل وخطة متكاملة وتنمية جامعة مانعة ، وهذا ما تقوم به الدولة وتركز عليه فى عهدها الأخير خاصة ، ولكنه يحتاج إلى زمن ، وإلى صبر ، وإلى عمل ، وإلى جهد ، فلندع ما للدولة للدولة ، ولنفكر قليلا فيما ينشب بين الشرطة والجمهور، مما يوشك أن يصير ظاهرة لا حادثة عابرة .

والعلاج واضح ، وهو « أنْ تُعامِلَ الناسَ بما تُحِب أن يُعاملوك به »، ولكنه يحتاج إلى مجاهدة للنفس ، وإخلاص للمجتمع ، ووطنية صادقة . يجب أن تقوم العلاقة بين الشرطة والجمهور على الثقة والاحترام فى ظل احترام حقوق الإنسان . يجب أن تذكر الشرطة أَنَّ واجبها الأول هو أن تكون فى خدمة الشعب حقًّا وصدقًا . إننا نعرف تمامًا ما الشرطة، وما واجباتها ، وما تضحياتها ، وما خطورتها فى حماية المجتمع وتكريس القيم والمبادىء .

لذلك لا نريد أن نسمع عن فرد تُسَاء معاملته فى قسم شرطة ، فضلا عن أن يُقتل فيه ، لا نريد أن يصدق الناس شائعة كاذبة عن حادث وقع فى قسم . ، إنَّ خدماتكم تملأ السجلات فلا تفسدوها بغضبة عارضة، أو كبرياء فى غير موضعها .

١٥ / ١٠ / ١٩٩٢

السياحة بين الدين والسياسة

يمكن تفسير ضرب السياحة بدافعين قد يصلان معًا متعاونين ، وقد يعمل أحدهما دون الآخر . أول الدافِعَيْنِ : تصور دينى متطرف . وثانى الدافِعَيْن : رغبة سياسية جامحة تستهدف إخراج الحكومة ، ولو خرب فى سبيل ذلك الاقتصاد القومى . ونناقش الدافع الدينى فنقول : إنَّ مُفَكِّرَيْنِ إسلامِيَّيْنِ كبيرين ، هما المفتى والأستاذ الغزالى ، قد أغنيانا عن ذلك ، وخير الكلام ما صدر عن أهل الاختصاص فيه ، فمن موقعيهما المميزين قَرَّرَا أنَّ السياحة حلال ، وأن حياة السائح وماله فى ذمة المسلم .

ولا بأس من أن أضيف إلى ذلك الرأى الشرعى الحاسم تصورى للموضوع من الناحية الإنسانية العامة ، فأقول : إن السياح قوم يزورون بلادنا باختيارهم ، وبرغبة صادقة ، فزيارتهم دليل على حُبهم لبلادنا يستحقون عليه الشكر ، وأنهم ينفقون فى بلادنا أموالاً طائلة ننتفع بها فى دعم نهوضنا وتقدمنا ، مما يستحقون الشكر عليه أيضًا .

قد يعترض البعض على تقاليد السائحين مما لا يتفق مع تقاليدنا أو يتنافر مع أذواقنا ، ولكن هل نخلو نحن من مثل تلك السلبيات ؟ إن بلادنا حتى قبل أن تصبح سياحية لم تَخْلُ من الخمر والسكارى

والمقامرين والمستهترين والداعرين ، وهيهات أن يخلو مجتمع من بعض الانحرافات التى تقل أو تكثر تبعًا للأحوال والظروف .

بل أقول أكثر من ذلك : إنَّ لدينا من السلبيات مالم يسمع السياح عن مثله ، أو ما يندر وجوده فى بلادهم . فكثير من بلادهم لا تعرف الرشوة أو لا تكاد تعرفها ، ولا تعرف الإهمال والتسيب ، ولا تعرف الغش فى البناء الذى يعرض مئات الأرواح للهلاك فى أوقات الزلازل وفى غيرها . فمفتى السياح ـ لو كان لديهم مفتى ـ هو الذى كان يجب عليه أن يحذرهم من سلبياتنا ، ويحثهم على الوقاية منها .

الحق أنه لا توجد حجة لدى المتربصين بالسياح ، لا من الناحية الدينية ولا من ناحية الأخلاق والتقاليد . لم يبق لتبرير الجريمة إلا الرغبة السياسية فى إحراج الحكومة للتخلص منها والاستيلاء على السلطة .

وقد تكون السلطة غاية مشروعة للمواطنين جميعًا على اختلاف مشاربهم ، ولكن لا يجوز المساس بحُرمة المصالح القومية العامة من أجل الوصول إلى تلك الغاية . يجب أن نكون فى صراعنا السياسى ديمقراطيين لا إرهابيين .

١٠ / ١٢ / ١٩٩٢

كيف نتصدى للإرهاب ؟

الإرهاب مشكلة تتفاقم يومًا بعد يوم ، وتمتد عواقبه إلى مجالات كثيرة، فأصبح يهدد الأمن والاقتصاد والوحدة الوطنية . طبيعى أن ينشغل كل مواطن بعلاجه والتخلص منه ، فلا يمكن أن نتجاهله ، إذ لا استقرار نفسيًّا مع تجاهله .

هو فى أصله فكر متطرف ، وجد فى التاريخ الإسلامى منذ نشأته . والفكر المتطرف فى ذاته ليس مشكلة ، فما من رأى أو مذهب إلا وفيه الاعتدال والتطرف ، وأذكر أنه على طول حياتى لم يخلُ المجتمع من آراء متطرفة ذات اليمين وذات اليسار .

ولكن التطرف قد ينحرف إلى العنف فيصير إرهابًا . كيف ومتى ينحرف التطرف إلى الإرهاب ؟ أرجو ـ بادىء ذى بدء ـ ألاَّ يتجه تفكيرك إلى دولة خارجية أو أكثر ، فالإرهاب كظاهرة لا تستطيع أى دولة خارجية أن تخلقه ، وغاية ما تستطيعه الدولة الخارجية هو أن تستغل وجوده فتمده بما يحتاج إليه من مال أو سلاح خدمةً لأغراضها . وإذن فعلينا أن نبحث عن أسباب الإرهاب فى الداخل قبل كل شىء . فكيف ومتى ينحرف التطرف إلى الإرهاب ؟

هناك أسباب كثيرة قد يتعاون بعضها على خلقه ، ويكون أثرها أشد

إذا اجتمعت معًا . منها الأزمة الاقتصادية وما تحدثه من إحباط وبطالة ويأس ، ومنها الفساد وما يعقبه من استفزاز وغضب والقضاء على الثقة فى المسئولين والقانون ، ومنها استحالة التغيير بالطرق المشروعة وانسداد القنوات الشرعية إلى السلطة ، ومنها ما يتعلق بالمعركة بين المتطرفين ورجال الأمن ، وما تسفر عنه أحيانًا من عدم احترام لحقوق الإنسان ، الأمر الذى يدعو للحقد والثأر .

ومن عَرْضِ الأسباب تتضح لنا سُبل العلاج ، وهى إِنِ اتُّبِعَتْ بأمانة قُضِىَ على الإرهاب وأصبح جريمة فردية بعد أن كان ظاهرة اجتماعية .

ولا ينكر منصف ما تبذله الحكومة فى الإصلاح الاقتصادى ، ولا فى الدفاع الأمنى وهى تقاوم الفساد ، ولكن جهدها فى ذلك دون المطلوب، كما أنها لم تُعْنَ كما ينبغى لها بالإصلاح السياسى الذى يغطى بقية الأسباب .

واعلموا يا سادة أن الإرهاب لا يصير ظاهرة إلا إذا أصبح المجتمع فى أشد حاجة إلى علاج ، وكان العلاج فى أشد حاجة إلى الشجاعة والتضحية .

١٧ / ١٢ / ١٩٩٢

عام جديد

سنة طيبة ، وكل عام وأنتم بخير . . بدء عام جديد من الحوادث التى تدعو إلى التفاؤل والثقة فى الخير ، برغم الزلزال والإرهاب والأخطاء الفادحة . . علينا أن نشحذ الحياة ونقوى دوافع الثبات والنصر لنستمد من تقلبات الحياة العبر ، ومن التاريخ الدروس والأمثال ، ولْنَقُلْ برغم الزلزال والإرهاب والأخطاء الفادحة : سنة طيبة ، وكل عام وأنتم بخير.

لِمَ لا ؟ حتى فى أيام العُسْر والظلمات سمعنا صوتًا يبشرنا بانخفاض التضخم ، ويبشرنا ـ لأول مرة ـ بزيادة معدل التنمية على معدل الزيادة السكانية . سمعناه أيضًا يطمئننا إلى أن نهضتنا تعتمد على السلام وحسُن العلاقات مع الدول جميعًا ، كما تعتمد على العلم والتكنولوجيا .

وفى العام الجديد تشرق علينا مع مطلعه آمال جديدة لا غنى عنها :

أمل فى أن يتحقق السلام الشامل العادل فى شرقنا العربى مما يتيح لنا القضاء على أسلحة الدمار الشامل والتفرغ للتنمية .

أمل فى أن يتجاوز العرب خلافاتهم المتبادلة ليعنوا بمصالحهم المشتركة .

أمل فى تحويل التعاون بين أمم العالم الثالث من عالم الأحلام إلى عالم الحقائق .

أمل فى أن نعالج الإرهاب كما ينبغى لنا ، وأن نزيل عن وجه حياتنا السياسية تجعُّداته المتوترة .

أمل فى أن يكون العام الجديد عامَ الديمقراطية وحقوق الإنسان .

لِمَ لا ؟ لقد بَلَوْنَا المر ، وذُقْنَا السم من الحروب والاستبداد والفقر والتعصب . . فليس من الغريب أن نتطلع إلى السلام والتنمية والديمقراطية وحقوق الإنسان .

١٩٩٣ / ١ / ٧

نريدها صحوة صافية

ثمة صحوة دينية ينبض بها قلب العالم الإسلامى . . العرب والعجم والهنود والإفريقيون يطرحون قضايا متشابهة ، ويتطلعون إلى أحلام متماثلة . وقلنا للصحوة : أهلاً ، ولم يساورنا منها خوف على تراثنا الحديث ، التراث الذى اكتسبناه من العصر ، مثل الديمقراطية ، وحرية الفكر ، والوحدة الوطنية ، واحترام الإنسان ، بل على العكس ، قلنا : إننا سنستمد من الدين قوة جديدة لا عتناق مبادىء العصر ، إنه دين بالإيمان والعقل ، يصلح لكل زمان ومكان ، حتى لو اختلفت الأسماء والأوصاف . لم نتصور أنه يمكن أن ينفى فضيلة حديثة أو يصادر قيمة سامية .

إنه الدين الذى ساوَى بين البشر ، والذى يحتكم إلى العقل ، وينادى بالعقل . دين من فرائضه التفكير والعمل والنظافة . دين مقياس فى القلب والمعاملة . تصورت أن ما يشغلنا فى الصحوة ، أجَلُّ ما يهم البشر والبشرية . . أن تدور أفكارنا وتلهج ألسنتنا بما يقرب الإنسان من ربه ، وما يعمر دنياه ، ويؤاخى بينه وبين الناس ، ويوسع مداركه ويزيد معارفة ، وينور خواطره بالبحث والعلم ، ويمتع روحه بالفن الرفيع الجميل .

هذا ما كان يجب أن يكون ، فما الذى كان مما هو كائن ؟!

لقد صاحبت الصحوة أعراضًا لم تكن متوقعة ، مثل الاستبداد ، والفساد ، والهزائم ، والأزمة الاقتصادية ، والظلم ، والمحسوبية . حدث ذلك فكان رد الفعل أنْ شَابَ الصحوةَ فى بعض مواقعها الكثيرُ من التطرف ، وهكذا تغير الحوار وتبدل التفكير ، لم يعد لهمومنا الحقيقية ذكر فى أحاديثنا التلقائية ، انحصر الكلام أوكاد فى الجريمة والمطاردة والتعذيب والحجاب وشكليات لا حصر لها .

إنه إعصار يهب ، فيقتلع كل قائم ، ويُسكت تفكيرنا فيما ينفعنا ، فيما يعمر وطننا وينميه ويجمله ويجنى محاسنه .

لِنَدْعُ الله أن نتغلب على جميع الصعاب التى صاحبت الصحوة ليعود إلينا التوازن ونعود إليه ، ونواصل المسيرة فى رعاية رب العالمين .

٤ / ٣ / ١٩٩٣

عن دور المثقفين

يتساءلون عن دور المثقفين فى التحديات التى تواجهنا ، وفى مقدمتها الإرهاب ، وفى تصورى أنه لا توجد قاعدة تخص المثقفين وحدهم دون بقية الفئات ، بل توجد قاعدة عامة واحدة تنطبق على الجميع ، ويمكن تلخيص تلك القاعدة فى الكلمات الآتية : « إن كل مواطن مطالبٌ بأن يؤدى واجبه كاملا فى نطاق إمكانياته المتاحة » ، هذه القاعدة تصح مع الجميع من أُميين ، ومتعلمين بلا ثقافة ، ومتعلمين مثقفين ، ومتخصصين فى الثقافة والفكر ، فَكُلٌّ مُطالَب بأن يؤدى واجبه كاملا فى حدود إمكانياته . الأُمِيُّ بحسب تدريبه ، والمتعلم بحسب تعلمه ، والمتعلم المثقف بحسب علمه وثقافته ، والمثقف المتخصص بحسب ثقافته عمقًا وشمولا ، وكل ما تضيفه الثقافة إلى التدريب والعلم أنها تهيىء فرصًا لخَلْق وَعْيٍ بأبعاد الواجب الاجتماعية والإنسانية .

بعد ذلك التمهيد « الذى لابد منه » نرجع إلى السؤال الأصلى عن دور المثقفين . والحق أن دور المثقفين حيال التحديات ـ وفى مقدمتها اليوم الإرهاب ـ هو حلقة فى سلسلة متكاملة من الأداء الوطنى ، يبدأ أول ما يبدأ بالدفاع الأمنى ، لأنه إذا كان ثمة جريمة فلا تردد ولا تأجيل فى التصدى لها حماية للأرواح والاستقرار والحياة الآمنة .

ثم يجىء دور الدولة فى علاج الأسباب العميقة للظاهرة ، وذلك من خلال خططها الإصلاحية الهادفة للتنمية الشاملة . ونركز هنا بصفة خاصة على مكافحة البطالة ، ومحاربة الفساد ، ومقاومة الغلاء، والإصلاح السياسى . وأخيرًا وليس آخراً يجىء دور الثقافة لمناقشة التطرف وتحليل فكره ، والتصدى لآرائه وأساليبه ، وتشخيصه من النواحى الاجتماعية والنفسية ، والاجتهاد فى وصف العلاج المناسب ، وكلما توافرت للثقافة وسائل التعبير ـ من صحافة وإذاعة وتليفزيون ومؤتمرات ـ كانت أقدر على إبلاغ رسالتها وتحقيق أهدافها . وربما تجاوز دور المثقف ذلك على حسب استعداده الشخصى ، فيشارك فى الحياة العملية السياسية أو الاجتماعية . ولا يجوز أن ننتظر رأيًا واحدًا عند المثقفين ، فهم يمثلون جميع الأحزاب والتيارات السياسية والاجتماعية والفلسفية والفنية ، وستتحدد آراؤهم ومواقفهم تبعًا لذلك .

١٩٩٣ / ٤ / ٨

اقتراح بانتماء جديد

لَعَلِّى لا أبالغ إذا قلت : إننا أُمة متعددة الانتماءات ، وإن ذلك ينذر حينًا بنوع من الفوضى ، وحينًا آخر باللامبالاة .

مصر ١٩١٩ آمنت بمصريتها أولاً وأخيرًا . قامت نهضتها على أساس من الوحدة الوطنية ، وتغنت بالشعار المعروف : « الدين لله والوطن للجميع » . وكان الانتماء قويًّا فَسَانَدَ بكل ثقة ثورتنا الشعبية الكبرى ، ولم يعد ذلك على الدين بأى أثر سيىء ، فظلت مصر مرجع الإسلام والتراث الإسلامى . أما القومية العربية فلم يكن لها من القوة ما كان لها فى بلاد عربية أخرى ، واقتصر انعكاسها على أنشطة بعينها ، مثل الأدب وذكريات التاريخ ، كان الأساس المصرى قويًّا ، فطوى بين جناحيه الدين والعروبة بدون أن تؤثر فى وضوحه وقوته .

أما مصر ١٩٥٢ فقد أدركها تغير ملموس ، جعلت من القومية العربية هدفها الخارجى الأول ، وتجسد ذلك فى الوحدة مع سوريا ، وحملة اليمن ، وكرست أجهزة الإعلام دعائيتها لذلك ، وتبعتها أو سبقتها كتب التربية فى مدارسنا . ونشأ فى الوطن فريقان : جيل ١٩١٩ الذى لم يفرط فى مصريته ، حتى فى حال تعاطفه مع القومية الجديدة ، وجيل ثورة يوليو الذى انتمى إلى العربية قلبًا وقالبًا . وقد تلقى ذلك التيار ضربة قاضية بعد ٥ يونية ١٩٦٧ .

عند ذاك ـ وربما كرد فعل له ـ ظهر انتماء جديد وكأنه المأوى والعزاء ، وهو الإسلام السياسى ، فكانت الدعوة إلى أن يعود الدين للهيمنة على الحياة كلها « الخاصة والعامة » الداخلية والخارجية ، ومن هنا جاء مطلبه بإقامة نظام حكم إسلامى ، واصطدم بالنظام القائم فى صراع مازال جاريًا محتدمًا .

ويعاصر هذا الصراع ثلاثة انتماءات قد أشرنا إلى كيفية ظهورها ، وهى المصرى الوطنى ، والوطنى العربى ، والإسلامى . . ولعل مهمتنا الحقيقية هى أن نخلق من تلك الانتماءات الثلاثة انتماءً أكبر ، يحافظ على مكوناتها الأصلية ، ويربطها برابطة تكاملية تزيدها قوة وصلابة بدلا من أن تهدر قواها فى صراعات عمياء .

إنها مهمة الجميع بدءًا من رجال التربية ، وانتهاء برجال السياسة .

٢٢ / ٤ / ١٩٩٣

رؤيـة جـديـدة

مواجهة الإرهاب تقوم اليوم على دعامتين :

١ ـ استراتيجية جديدة .

٢ ـ المشاركة الشعبية .

وعن الاستراتيجية الجديدة فقد أوضح وزير الداخلية موقفه الحاسم من الخروج على الشرعية ، وفى الوقت نفسه قدم رؤية جديدة للنضال تلتزم باحترام حقوق الإنسان فى أقسام الشرطة والسجون ، ورفض التعرض للأبرياء ، ومحاربة الفساد ، والبطالة . . إنه أسلوب جديد يتصدى للإرهاب باعتباره ظاهرة أمنية اجتماعية سياسية ، تُعالج بالحزم والإصلاح ، ومراعاة المبادىء الإنسانية ، وإلا كانت معركة بين إرهابيين، ونحن ندعو الله أن تصدق الوعود ، وأن يتحقق للوطن الأمن والأمان والاستقرار ، وحقن الدماء .

ومن ذلك المنطلق تصبح دعوة الشعب للمشاركة ذات معنى ، والحق أن المشاركة تطالب الناس بالشجاعة ، والتضحية إذا لزم الأمر ، وشعبنا لا تنقصه الشجاعة ، ولا يضن بالتضحية ، وبخاصة إذا اقتنع بأنه يدافع عن مصالحه ، وكرامته وقيمه ، ولعله يأمل بعد ذلك أن تكون

مشاركته فى التصدى هى الخطوة الأولى فى مشاركه أكبر وأشمل ، وهى المشاركة فى ممارسة حقوقه السياسية ، والاجتماعية الكاملة .

وما نطلب بعد ذلك إلا أن يجىء الفعل مصدقًا للقول ، وأن تكون الاستراتيجية مرنة تتابع الواقع وتغيراته ، وأن تتحلى بالحكمة كما تتحلى بالحزم ، وأَنْ نتذكر أن هدفها القومى الحقيقى هو تحقيق الأمن والأمان ، والاستقرار ، وحقن دماء المصريين .

٦ / ٥ / ١٩٩٣

المتفرجون والمسرحية

المسرح هو المسرح ، والرواية هى الرواية ، والممثلون هم الممثلون ، والمتفرجون هم المتفرجون . الجوهر ثابت والتغيُّرات هامشية ، أما المنظر فى جملته فواحدٌ لا يطرأ عليه تغيير يُذكر . إنهم يتابعون ما يجرى فوق الخشبة بعين نعسانة ثقيلة ، أو يتابعونه على الإطلاق ، وربما عَلَّقُوا ببضع كلمات أحيانًا ، ولكنهم يلوذون بالصمت فى أغلب الأحيان ، وقد يصحون مرة أو أكثر على حادثة تقع مثيرة للأشجان ، أو معركة دامية تندلع ، أو كارثة طبيعية تعن ، عند ذلك يتوثبون لصحوة أشد ، ويتوقعون ردود أفعال تناسب الحدث أو المعركة ، وإذا مضَى توقعهم بلا ثمرة يرجعون إلى الهمس والصمت والنعاس .

لكن ما أصل الحكاية التى تجرى أحداثها فوق الخشبة ؟

فى الوسط سُلطة ونظام ، وعن يمينه جماعات ، وعن يساره جماعات .

بعض الجماعات شبعت نقدًا ومطالبة بالتغيير بدون نتيجة حتى مَلَّت الكلام ، وغلب عليها الشعور بالضياع ، ولم تعد تختلف فى شىء كثير عن المتفرجين ، فكأنهم جماعة من المتفرجين اتخذت مجالسها فوق المسرح لا فى صالة العرض .

وفى الناحية الأخرى جماعات نشيطة تنطق عن تطرف شديد ، وتؤيده بين الحين والحين بالعنف ، وقد نجحت لدرجة ما فى جذب الانتباه وإيقاظ الصامتين ، ولكن مضى صراعها على نمطٍ واحد ، ودخل الحوار المتبادل بينها وبين النظام فى دائرة الروتين ، فرجع المتفرجون إلى الصمت والنعاس وترديد كلمات الضيق والملل .

وفى وسط المسرح النظام الذى يقوم بالتنمية إنتاجًا وخدمات ، ويشارك فى معركة مستمرة دفاعًا عن الاستقرار ، وهو يعمل بغير شك ويحارب فى أكثر من ميدان وكأنه ضحية لدرجة كبيرة لبيروقراطية طاغية ، وانحراف منتشر ، وخوف شديد من استكمال الديمقراطية ، واستدعاء الشعب لتقرير مصيره .

وحتى متى يمضى الحال على ما هو عليه ؟

لعله صوت الحكمة الذى يتردد من حين لآخر مطالبًا بالتغيير ، تغيير الرواية ، أو تغيير الإخراج على الأقل .

١٩٩٣ / ٥ / ٢٧

الجريمة فى زمن البراءة

للجريمة أسباب كثيرة ومتنوعة ، منها على سبيل المثال الأمراض النفسية ، ومنها الأمراض الاجتماعية ، كالفقر والحرمان ، والثأر والشرف ، والحب والغيرة . وأكثر تلك الجرائم قد يرتكبها متعلمون ، كما قد يرتكبها جهلة من عامة الشعب . غير أن جرائم السرقة أو القتل من أجل السرقة الغالب فيها أن تنتشر فى بيئة الفقر والجهل ، هذا ما جرت عليه العادة قديمًا ، أما اليوم فثمة نوع من المجرمين يطالعوننا ، مجرمين من المتعلمين ، بل ومن أوساط الطلبة ، حيث يفترض أن تُوجد البراءة والمثالية والتأسى بالقدوات الصالحة .

ولنقف مليًّا عند الطلبة ، رموز البراءة والمثالية ، كيف انقلب عدد منهم إلى رؤساء عصابات ، وسفاحين ومغتصبين ؟ . . بل كيف تمادى الأمْرُ ببعضهم ليقتل أخاه أو أمه وأباه ؟ كيف يحدث هذا ؟ طبعًا لا أقول إنهم أصبحوا ظاهرة يومية ، ولكنهم لم يعودوا استثناءً نادرًا . وطبيعى أن نشير إلى الفقر أو الحاجة إلى النقود بسبب أو آخر كعامِلَيْن يتركز فيهما الاتهام ، ولكن علينا أن نتذكر أن مجتمعنا لم يخل قط من الفقر أوالحاجة إلى نقود ، إذن فلابد من البحث عن أسباب أخرى لفهم الفساد الذى دب فى حياة البراءة ، وسأحاول تلخيصها فيما يأتى :

١ ـ ضعف التربية الدينية والأخلاقية والنفسية .

٢ ـ خلو الحياة من القدوة الصالحة .

٣ ـ الطريق المسدود أمام طموحات الشباب .

٤ ـ مظاهر الاستفزاز المتمثلة فى الثراء الفاحش والفساد وما يذاع عنه .

٥ ـ الإرهاب وإيحاءاته الوحشية .

وليس لهذه الجريمة علاج خاص بها ، ولكن علاجها تتضمنه الوصفة العلاجية العامة الشاملة التى نسميها بالتنمية الشاملة .

٢٩ / ٦ / ١٩٩٣